https://doi.org/10.61353/ma.0190132

تحولات العولمة: دراسة في ديناميات التغيير والمقاربات التفسيرية

أ.م.د محمد عباس احمد
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
dr.muhammed@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/8/14 تاريخ ارجاع البحث 2024/8/31 تاريخ قبول البحث 2024/9/4

شهدت العولمة كعملية ديناميكية تحولات خلال العقد السابق ما شجع الاقتصاديين على الافتراض أنها في مرحلة انحدار بعد سنوات من النجاح في تحقيق تعاون دولي على صعيد حرية التجارة وبناء التكامل الاقتصادي. كانت الأزمة المالية العالمية 2008 هي نقطة الانعطاف في سياق العولمة، إذ بدأت بعدها معدلات نمو التجارة العالمية تكون أبطأ من نمو الناتج المحلي العالمي فضلاً عن ازدياد الحواجز التجارية بين الدول وتصاعد حدة الخلافات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. وفي مواجهة طروحات تراجع العولمة، برزت طروحات مُضادة تبّنت فكرة أنّ العولمة تباطأت في أشكالها التقليدية نتيجة التغييرات البنيوية التي طرأت على النظام التجاري العالمي، الذي سمح بازدهار العولمة، من قبيل انحلال سلاسل التوريد وتغيير اتجاهات التجارة بفعل الصراعات، لكنها من جهة أخرى، بدأت تكتسب سمات جديدة مستفيدة من التطورات التكنولوجية لتحافظ على استمرارية الروابط العالمية.

الكلمات المفتاحية: العولمة، تراجع العولمة، التجارة الدولية، سلاسل التوريد.

Globalization as a dynamic process has witnessed transformations during the previous decade that has encouraged economists to assume that it is in a stage of decline after years of success in achieving international cooperation in terms of freedom of trade and building economic integration. The 2008 global financial crisis was the turning point in the context of globalization, after which the growth rates of world trade began to be slower than the growth of world GDP, as well as trade barriers between countries began to increase and the severity of geopolitical disputes between major powers escalated. In the face of globalization decline theories, counter-theories emerged that adopted the idea that globalization slowed down in its traditional forms as a result of structural changes that occurred to the global trading system, which allowed globalization to flourish, such as the dissolution of supply chains and the restructuring of trade, but it, on the other hand, began to acquire new traits benefited from technological advances to maintain the continuity of global connections.

Keywords: Globalization, Slowbalisation, International Trade, Supply Chains.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

على مدار سنوات طوال، كانت العقيدة الاقتصادية لليبراليين قائمة على الإيمان بفكرة أنّ التدفق الحر للسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والبشر، والأفكار عبر الحدود الوطنية يؤدي إلى تكامل اقتصادي أكبر بين البُلدان. وقد شهد العالم العديد من الفترات التي أثبتت صدق هذه العقيدة، وكانت العولمة بوصفها عملية تُشجع على انتقال الأموال، والأفراد، والبضائع بحرية متزايدة بين البلدان، وإن كانت قد شهدت مدًا وجزرًا على مدى عقود، مؤشراً للدلالة على نجاح عقيدة الليبراليين التي تؤمن بالمنافع التي تُحققها التجارة الحرة وقدرتها في بناء تكامل اقتصادي بين الدول.

إنّ التطورات والتحولات التي شهدها النظام الرأسمالي العالمي خلال سنوات عديدة أثبتت أنّ العولمة ليست مرحلة جديدة جذرياً وغير مسبوقة من الرأسمالية، بل هي الشكل الأحدث لظاهرة عابرة للوطنية تتجاوز فيها الأسواق حدود البلدان، وتندمج على مستوى دولي عن طريق التجارة، والتدفقات المالية، والتكنولوجيا والنقل وروابط أخرى متنوعة. وكظاهرة ديناميكية متغيرة، تشهد هذه العملية حقب من التمدد والانحسار، إذ تتوسع التدفقات الدولية من السلع والخدمات والأشخاص ورأس المال والاستثمارات المباشرة والتأثيرات الثقافية بقوة في بعض الفترات والتي يصدق عليها وصف "ذروة العولمة"، في حين تتقلص في حقب أخرى ما يوحي بتراجعها وانحسارها.

أهمية البحث

إنّ بالانتشار الواسع للعولمة أثناء العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي ومن ثم انحسارها الملحوظ فيما بعد، أثار لدى العديد من الخبراء والمختصين اعتقادًا مفاده أنّنا نشهد تغييرًا في اتجاه بندول العولمة، الذي بات يتحرك باتجاه تقهقرها ما يُهدد بظهور عواقب سلبية من قبيل انخفاض التبادلات التجارية وصعود الحمائية. وعليه تتجسد أهمية البحث في أنّه يستهدف تحليل الديناميات الدافعة للتغير في نظام العولمة بغرض الوصول إلى حقيقتها وهل تحدث في سياق تطور طبيعي اقتصادي أم تغلب عليها الضرورات السياسية.

اهداف البحث

إن اهداف البحث هو تحليل التغييرات التي طرأت على ظاهرة العولمة وفهم الديناميات التي تحركها. يسعى البحث إلى تقديم مقاربات تفسيرية مختلفة لتوضيح طبيعة هذه التحولات وتأثيرها على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية. كما تسعى إلى استكشاف كيفية تفاعل الفاعلين الدوليين والمحليين مع هذه التحولات، وما إذا كانت العولمة تتجه نحو أشكال جديدة أو نحو تراجع وتأثيرات معاكسة.

تركز الدراسة أيضًا على تقديم رؤى نقدية للمفاهيم التقليدية للعولمة ومحاولة فهمها بوساطة إطار ديناميكي يأخذ بالحسبان السياقات المعاصرة، مثل تأثير التكنولوجيا، والصراعات العالمية، والأزمات الاقتصادية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إشكالية البحث

إنّ المؤشرات التي تعكسها اتجاهات التجارة الدولية وتبدل الخارطة الاقتصادية في الآونة الأخيرة تُثير الكثير من الجدل حول مستقبل العولمة من جهة والتكامل الاقتصادي العالمي من جهة أخرى. إن التراجع الذي مستوى حرية التجارة الدولية يطرح تساؤلات حول الاتجاه الذي تسلكه العلاقات الاقتصادية اليوم في ظل واقع العولمة المتغير. إن إشكالية البحث تتجسد في محاولة تفكيك مُعضلة العولمة والوصول إلى رأي مُحكم حول مستقبلها في ظل تعارض واضح في وجهات النظر. إذ يرى بعضهم أنّ العولمة تتراجع فعلاً، ووجهات نظر أخرى ترى أنّ العولمة وإن كانت تشهد تراجعاً على مستوى مؤشر التبادلات التجارية إلا أنها من جانب آخر تكتسب سمات جديدة ستعمل على زيادة زخمها.

بمعنى آخر، بموازاة إشكالية التراجع بالاعتماد على مؤشرات مُعينة، هناك من يرى أنّ التدفقات الدولية لا يعني عكس علامتها، بل تعديل إيقاعها وبنيتها، وأنّ مسارها الحالي، بدلاً من التحرك نحو تراجع صارم، يتجه نحو عولمة ذات خصائص مختلفة.

فرضية البحث

عن طريق مراجعة مُعطيات السنوات التي أخذت تشهد تراجعاً في إيقاع العولمة نجد أنّها وقعت نتيجة لتحولات بنيوية اقتصادية فضلاً عن كونها تزامنت مع ارتفاع في حدة المنافسة الجيوسياسية بين الدول الكبرى ما يُعطي الانطباع بالتداخل الكبير ما بين المتغيرين الاقتصادي والجيوسياسي. إنّ السنوات القليلة الماضية والتي تميزت بأوقات من عدم الاستقرار وعدم اليقين والمخاطر الكبيرة، قد أسهمت، وسوف تستمر في ذلك، في بناء نموذج جديد للعولمة بخصائص وسمات مختلفة ما ينعكس على واقع العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن فرضيتنا التي نسعى إلى إثباتها هي: " إن التحولات في اقتصاديات العولمة حدثت نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية وهو ما يتكرر في الوقت الحاضر ولكن في اتجاه مُعاكس، ما يُبين أن العولمة ليست في شكل واحد، إذ تتراجع في سمات لكنها تتقدم في سمات أخرى". وضمن منظور هذه الفرضية، نحن ندافع عن فكرة أنّ النظام الاقتصادي الديناميكي المعقد الذي شكّل العولمة وأطلق كامل طاقتها، أخذ يمر بمراحل تحول ما انعكس بشكل أو آخر على العولمة ذاتها.

منهج البحث

تم استعمال المنهج التحليلي في دراستنا هذه طالما أن المنهج يستهدف التعمق في دراسة موضوع معين، والحصول على خلاصة دقيقة، واستخراج الحلول التي تسهم في معالجة إشكالية علمية عن طريق التحليل والتجزئة والتجميع. على هذا الأساس كانت الخطوات التي اعتمدناها في معالجة الإشكالية قد ارتكزت على تفكيك المشكلة ودراسة الجزئيات بدقة، عن طريق التحليل والنقد، وصولاً إلى استنباط الأحكام أو القواعد وإثبات الفرضية ومن ثم التعميم.

هيكلية البحث

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190132

انقسم البحث على ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى مناقشة مراحل الذروة التي مرت بها العولمة والمنافع التي حققتها. أما المبحث الثاني فناقش الجدل في الأدبيات حول هل أن العولمة تتراجع أم تتباطئ، وما هي المؤشرات التي تم اعتمادها في الحكم على مسار العولمة. فيما تطرق المبحث الثالث والأخير إلى التغييرات في المشهد الاقتصادي العالمي وكيف عملت هذه الديناميات على تحول سياق العولمة وإكسابها سمات جديدة.

المبحث الأول: مرحلة ذروة العولمة وسيادة النموذج الليبرالي

قبل أن تنتهي آخر فصول الحرب الباردة بين العملاقين بشكل رسمي بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق نهاية شهر كانون الأول 1991، أخذت العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب تشهد بعض التغييرات التي كانت تُنبأ أن الاختلال في موازين القوة العالمية سينسحب على إحداث تأثيرات عميقة في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي، مثلما أنّ التحولات الاقتصادية نفسها لم تكن أقل فاعلية في زيادة زخم التغيير الجيوسياسي. إنّ التوحيد السياسي لألمانيا الشرقية والغربية عام 1989 أدى إلى إضعاف الدور الذي كان يضطلع به مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون-Comecon) والذي كان مسؤولاً عن تنسيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي "السابق" وبلدان أوروبا الشرقية وصولاً إلى حله في عام 1991 [1]. وفي الوقت نفسه، أبدى كُل من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية حرصاً استثنائياً على تحقيق تقارب مع المفوضية الأوروبية وكذلك رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) لجني بعض الفوائد التجارية بعيداً عن قيود الأيديولوجيا التي كانت تحظر مثل هذا التقارب، وهي خطوة كشفت عن عمق التأثير السياسي في المشهد الاقتصادي. الأكثر من ذلك، أنّه في ظل تلك الظروف، حظي المؤتمر الاقتصادي بين الشرق والغرب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، الذي شارك فيه مسؤولون حكوميون ورجال أعمال من (35) دولة عضواً والذي عقد في بون (Bonn) في الفترة من آذار إلى نيسان 1990، حظي باهتمام كبير من خلال اعتماد وثيقة نهائية تقبل اقتصاد السوق ونظام الملكية الخاصة، فضلاً عن التعددية السياسية، كمفاهيم مشتركة لجميع الدول المشاركة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. كذلك وافق المؤتمر على المضي قدمًا في عمليات المتابعة عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (ECE)، وتم إنشاء "مركز التعاون مع الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية" داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آذار 1990 [2].هذه التحولات وجميعها كانت تبشيرًا بحقيقة فشل التجربة الاشتراكية "السوفيتية" وانتصار نظام اقتصاد السوق الغربي الذي انسحبت آثاره على أقاليم العالم جميعها ، وهو ما أعطى الانطباع بالتداخل الشديد والتأثير المتبادل ما بين المتغيرين السياسي والاقتصادي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

كانت هذه التغييرات الاقتصادية، والسياسية التي وقعت في ذلك الجزء من العالم هي نتاج لتحولات عميقة أخذ يمر بها النظام الرأسمالي نفسه والنظام الاقتصادي الدولي منذ مطلع الثمانينيات التي مهدت فيما بعد لسياسات تحرير التجارة وإطلاق العولمة. فخلال عقد الثمانينيات أدى الاقتران المثير للإعجاب للظروف، المدعوم بتقنيات النقل والاتصالات الجديدة والتراجعات أو التصحيحات الأيديولوجية في الدول الاشتراكية، إلى إطلاق موجة من التبادلات التجارية الحرة وبشكل مُكثف إلى الحدّ الذي جعلها توصف في كثير من الأحيان بأنّها مرحلة "تحريرية مُفرطة". وأثناء تلك المدة، كانت هناك عملية قوية لنقل الصناعات كثيفة العمالة لصالح البلدان ذات مستويات الأجور المنخفضة. وكان التزام الصين القوي بنموذج "الرأسمالية المركزية" [3] وانفتاحها على الاستثمار الأجنبي المباشر له بالغ الأثر في النهوض باقتصاديات جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أدى، ليس فقط إلى ازدياد إسهام هذه الاقتصادات في تكوين الناتج العالمي الإجمالي، بل أفضى إلى تحويل الصين إلى "مصنع العالم" والدولة الأكثر إفادة من سياسات تحرير التجارة، ومن ثم العولمة، منذ ذلك الحين.

أولاً: التحولات الاقتصادية وانطلاق العولمة المُفرطة

تُشير العولمة كعملية ديناميكية إلى اتساع نطاق المبادلات التجارية بين الأمم والشعوب بعيداً عن الحواجز والتعريفات الجمركية، بعدّ أنّ التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار عبر الحدود الوطنية يؤدي إلى قدر أكبر من التكامل الاقتصادي. لكن العولمة، بما تعنيه من استدامة هذه العناصر التي باتت تتحرك بحرية أكبر من أي وقت مضى بين البلدان، شهدت مداً وجزراً على مدى العقود الماضية، وقد بلغت في الآونة الأخيرة، في نظر نخبة من الاقتصاديين، ما يبدو أنه أقصى مراحل الذروة. ويتفق العديد من الخبراء على أنّ العالم لم يشهد موجة واحدة من العولمة بل مرت عليه مراحل عدة منها.

وإذا تفحصنا البيانات التي تعود لأكثر من قرن ونصف، فإن المراحل الرئيسة للعولمة واضحة للعيان. لقد شهد العالم أولى عصور العولمة في الفترة الممتدة (1870–1914) والتي مثلت أول تجسيد حديث لها. خلال هذه المرحلة، قامت الليبرالية والإمبريالية، بدعم من الثورة الصناعية الثانية والابتكار العلمي والتكنولوجي المهم، بتطبيق السكك الحديدية والتلغراف والسفن البخارية وتحويل عمليات الإنتاج والهجرات الجماعية لإنشاء شبكة جديدة من الروابط العالمية بهذه الطريقة. إنّ التقدم في مجال النقل أدى بلا شك إلى تعميق التكامل الاقتصادي الدولي في مرحلة ما قبل اندلا ع الحرب العالمية الأولى والتي تميزت سنواتها اللاحقة بالتفكك الاقتصادي الناجم عن الحرب وانتشار سياسات الحمائية.

لقد بدأ القرن العشرين بوضع مواتٍ شجع على تحقق قدر من التكامل العالمي لأسواق السلع والخدمات والعمالة ورأس المال، الذي استمر في التقدم حتى عام 1914، لتبدأ بعدها مدة امتدت خلال السنوات (1914–1945)، وهي فترة مشؤومة من ثلاثة عقود انقلبت فيها عملية العولمة لتشهد حربين عالميتين وما

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تخللهما من كساد عظيم، وظهور لقوميات وأيديولوجيات سياسية مثل الفاشية والشيوعية في أوروبا، والانعزالية في أميركا الشمالية. وإذ أدى الكساد الكبير إلى تراجع في تطبيقات العولمة من عام 1914 إلى عام 1945، إلا أنّ التكامل الاقتصادي انتعش مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية واستمر في الزيادة خلال النصف الأخير من القرن العشرين ([4]).

كانت الفترات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ونعني بها مدة الانتعاش ما بعد الحرب (1945–1980) ومن بعدها فترة السياسات الليبرالية التحررية (1980–2008) قد أسهمت في إعادة وضع البُنى الأساسية لانطلاق العولمة بشكل أكبر والتي شهدت سنوات ذروتها خلال عقدين، نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حتى انحسارها في عام 2008 وبدأ مرحلة تراجعها التدريجي. هكذا، تميّز تاريخ العولمة، كما هو مُوضح في الرسم البياني رقم (1)، بخمس حقب رئيسة شهدت تكوينات مختلفة للقوة الاقتصادية والمالية وقواعد وآليات مختلفة للعلاقات الاقتصادية والمالية بين بلدان العالم ([5]):

1. كان عصر التصنيع (Industrialization) هو الفترة التي تم فيها تسهيل التجارة العالمية التي هيمنت عليها الأرجنتين وأستراليا وكندا وأوروبا والولايات المتحدة من خلال معيار الذهب. وكان الدافع وراء ذلك إلى حد كبير هو التقدم في مجال النقل الذي خفض تكاليف التجارة وعزز حجم التجارة.
2. شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين (Interwar) انعكاساً جذرياً وسلبياً للعولمة بسبب الصراعات الدولية وصعود الحمائية. على الرغم من سعي عصبة الأمم إلى التعاون المتعدد الأطراف، أصبحت التجارة ذات طابع إقليمي وسط الحواجز التجارية وانهيار معيار الذهب.
3. شهد "عصر بريتون وودز" (Bretton Woods) ظهور الولايات المتحدة بوصفها القوة الاقتصادية المهيمنة بالدولار، والتي تم ربطها بالذهب، مما دعم نظام أسعار الصرف الأخرى المرتبطة بالدولار. وكان التعافي في مرحلة ما بعد الحرب وتحرير التجارة سبباً في تحفيز التوسع السريع في أوروبا واليابان والاقتصادات النامية، كما خففت العديد من البلدان ضوابط رأس المال. لكن السياسة المالية والنقدية التوسعية للولايات المتحدة، والتي قادها الإنفاق الاجتماعي والعسكري الضخم، جعلت النظام في نهاية المطاف غير قابل للاستدامة إذ أنهت الولايات المتحدة قابلية التحويل بين الدولار والذهب في أوائل السبعينيات، وتحولت العديد من الدول إلى أسعار الصرف المعوّمة.
4. شهد عصر تحرير التجارة (Liberalization) إزالة تدريجية للحواجز التجارية في الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة وتعاوناً اقتصادياً دولياً غير مسبوق، بما في ذلك تكامل الكتلة السوفيتية السابقة. وكان التحرير مسؤولاً عن معظم الزيادة في التجارة، وأصبحت منظمة التجارة العالمية، التي تأسست في عام 1995، جهة مُشرفة جديدة متعددة الأطراف على الاتفاقيات التجارية والمفاوضات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتسوية المنازعات. وارتفعت تدفقات رأس المال عبر الحدود، مما أدى إلى زيادة تعقيد النظام المالي العالمي وترابطه.

5. عصر تباطؤ العولمة أو ما بات يُعرف عند بعضهم بـ(Slowbalisation) وهي حقبة تبدأ بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، وتميزت بزيادة الحواجز التجارية وانخفاض نسبة النمو في التجارة الدولية مقارنة بالنمو في الناتج العالمي الإجمالي.

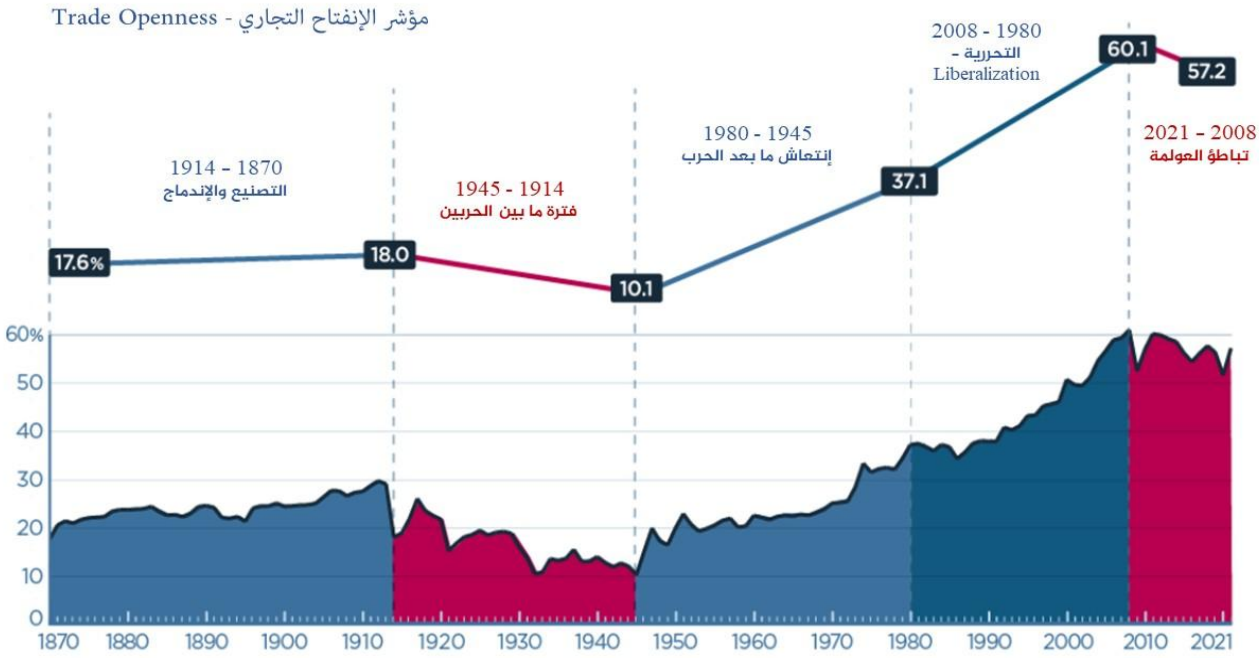

شكل رقم (1) مؤشر الانفتاح التجاري وفقاً لمراحل زمنية (1870 – 2021) ([6])

ثانياً: المنافع الاقتصادية للعولمة والانفتاح التجاري

يُستخدم مقياس الانفتاح التجاري (Trade Openness)، وهو مجموع صادرات وواردات كل الاقتصادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كمؤشر موضوعي للتدليل على العولمة ومقياس للحكم على منافع التجارة العالمية التي يُمكن أن تخدم اقتصادات مختلفة. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أحرزت العديد من الاقتصادات النامية تقدمًا كبيرًا في سد فجوة الدخل مع الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من تباطؤ هذا التقدم في أعقاب الأزمة المالية الكبرى، بل وتراجعه خلال جائحة (Covid-19). وإرتبط هذا التقارب غير المسبوق في الدخل بزيادة حادة في مشاركة الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل في التجارة الدولية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لأنّ الوصول إلى الأسواق الخارجية للصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر ضمن سلاسل القيمة العالمية أدى إلى زيادة الإنتاجية، مدفوعاً بوفورات الحجم والمنافسة ونشر التكنولوجيا والابتكار.

ولو أردنا سرد بعض من منافع العولمة على الاقتصادات النامية، يُمكن أن نُشير إلى أنّه من عام 1995 إلى عام 2023، ارتفع متوسط نصيب الفرد في الدخل العالمي معدلاً وفقاً للتضخم بنحو (65%)، من (7050) دولار إلى (11570) دولار، في حين تضاعف ثلاث مرات تقريباً في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، إذ ارتفع من (1835) دولار إلى (5337) دولار ([7]). ولا شك أنّ ثلث هذا التقارب غير المسبوق في الدخل يُعزى إلى الانفتاح التجاري في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل بفعل عملية العولمة. وبالرغم من الإشكالات التجريبية لقياس علاقة العولمة بالحد من الفقر ([8])، إلا أنّ المناخ الأدبي مُتفق حول فكرة أنّ العولمة، خلال سنوات الذروة، اسهمت في الحد بشكل كبير من الفقر في العالم، وأن ملايين الأشخاص في العالم النامي أفلتوا من الفقر منذ سقوط جدار برلين بفضل سياسات حرية التجارة ورؤوس الأموال ([9]).

كذلك اسهمت منظمة التجارة العالمية في تقارب الدخل من خلال تعزيز الإصلاحات التجارية وإمكانية التنبؤ بالسياسة التجارية، مثلما أفادت الدول من عضوية منظمة التجارة العالمية، في المتوسط، في تعزيز التجارة بين الأعضاء بنسبة (140%). كما أدى تقديم التزامات أعمق لتنفيذ إصلاحات مُحددة لتيسير التجارة (Trade-Facilitating) في السياسات المحلية أثناء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى زيادة قدرها (1.5) نقطة مئوية إضافية من متوسط معدل النمو قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واستمر هذا المعدل في الارتفاع بشكل أسرع بعد ذلك ([10])، ما يُبين بعض المنافع التي حققتها سياسات تحرير التجارة والعولمة.

وقد أسهم النمو الاقتصادي المذهل الذي تقوده التجارة أثناء العقود الثلاثة الماضية (1992–2022) بشكل كبير في الحد من الفقر المدقع. إذ انخفضت نسبة الأفراد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الذين يعيشون في فقر مدقع من (40%) في عام 1995 إلى أقل من (11%) في عام 2022، في حين تضاعفت حصة الصادرات العالمية لهذه الاقتصادات من حوالي (16%) إلى (32%) ([11]). ويميل الانفتاح التجاري إلى خفض الأسعار، وهو ما يفيد الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر من الأسر ذات الدخل المرتفع، وذلك لأنها تستهلك عموماً حصة أكبر نسبياً من دخلها على السلع المتداولة، فضلاً عن أنّ التجارة دعمت فرص العمل من خلال ربط الأفراد ذوي الدخل المنخفض بالأسواق الأكبر.

وباستخدام نموذج التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية، أشارت تقديرات تقرير التجارة العالمية لعام 2024 إلى أنّ تخفيضات تكاليف التجارة خلال المدة (1995–2020) أدت إلى زيادة بنسبة (6.8%) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي خلال تلك المدة، مع نمو الاقتصادات المنخفضة الدخل بنحو (33%). وقد أدت الإصلاحات التجارية إلى تسريع التحول الهيكلي في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما ساهم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في تقارب الدخل، مثلما أدت الإصلاحات التجارية الأحادية الجانب في الاقتصادات النامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي بنسبة (1 إلى 1.5) نقطة مئوية في المتوسط. كما اسهمت الإصلاحات التجارية المتعددة الأطراف في تحقيق الشمولية (Inclusiveness) ([12])، من خلال تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به. وقد اسهمت العضوية في الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) في تعزيز التجارة بين الأعضاء بنسبة (140%) في المتوسط. كما شهد أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين أجروا عملية إصلاح بوصفها التزامات مُسبقة مقابل انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية، المعروفين بأعضاء المادة "الثانية عشر"، شهدوا متوسط معدل نمو أعلى بمقدار (1.5) نقطة مئوية قبل انضمامهم لمنظمة التجارة العالمية مقارنة بأعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين، واستمر المعدل في النمو بشكل أسرع بعد انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية ([13]).

كذلك أجرى عدد من الخبراء في صندوق النقد الدولي (IMF) دراسة مُفصلة وباستخدام قاعدة بيانات واسعة النطاق تغطي التجارة الصناعية لـ(186) دولة خلال الفترة (1980–2016)، بهدف قياس آثار عضوية الجات/منظمة التجارة العالمية على التجارة والرفاهية، ووجدوا أنّ متوسط تأثير التوازن الجزئي لعضوية الجات/منظمة التجارة العالمية على التجارة بين البلدان الأعضاء كان إيجابياً وهام. وعلى الرغم من أنّ التقديرات الخاصة بكل بلد كانت تختلف بشكل كبير عبر البلدان في عينة الدراسة، إلا أنّ الأعضاء الأكثر فقرًا افادوا بشكل أكبر وذلك بسبب انخفاض أسعار الواردات وارتفاع الطلب على الصادرات. وبلغ مُقدار الثقة بنتائج هذه الدراسة إلى حد اعتقاد الباحثين أنّ البلدان التي لم تنتفع بعد من الآثار التجارية والإيجابية من انضمامها إلى الجات/منظمة التجارة العالمية، لا يزال بإمكانها تحقيق مكاسب من حيث الرفاهية ([14]).

المبحث الثاني: الجدل حول تراجع العولمة ومؤشرات القياس

من الحقائق الأساسية التي لا يُمكن القفز عليها، أنّ الاقتصاد العالمي أصبح مترابطاً على نحو متزايد على مدى القرن الماضي، لا سيما مع اشتداد اتجاهات العولمة السريعة بشكل خاص بدءً من عقد التسعينيات والذي شهد تبني التحرير الاقتصادي وإزالة الحواجز التجارية في الأسواق الناشئة الكبيرة وهو ما مهد الطريق إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون الاقتصادي الدولي، واستمر هذا الاتجاه جزئياً حتى خلال جائحة (Covid-19)، عندما اضطرت البلدان إلى إغلاق أبوابها وتعطلت العديد من سلاسل التوريد. وبالرجوع إلى الشكل رقم (1) المذكور سابقاً، نجد أن سياسات التحرر بدأت تتعرض للتقهقر بعد الأزمة المالية العالمية، إذ بات يُطلق على السنوات اللاحقة بعصر "تباطؤ" أو "تراجع" العولمة.

لقد اتفق العديد من الاقتصاديين على أنّ عناصر تحقق التكامل الاقتصادي العالمي، مثل اتجاهات التجارة وتدفق رأس المال والهجرة، باتت تشهد تراجعاً منذ الأزمة المالية العالمية 2008–2010، واشتدت أكثر في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إيذاناً ببدء عصر "تراجع العولمة"، وكان مؤشر الاستدلال على هذا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التراجع هو نسبة نمو التجارة الدولية مقارنة بنمو الناتج العالمي الإجمالي. على هذا الأساس نجد إنّ اسهام التجارة العالمية، التي عادة ما تُقاس من خلال القيمة الدولارية لجميع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قد شهدت نمو غير مسبوق خلال فترة "ذروة العولمة"، إذ ارتفعت نسبتها من (38%) عام 1990 إلى ما يُقارب الـ(60%) بحلول عام 2008، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، لكن النسبة انخفضت في العقد التالي بحيث بلغت (57.2) في المائة على مؤشر الانفتاح في عام 2021 ([15]). وكان هذا التراجع مُشجعاً على الافتراض بـ"تراجع العولمة".

وبما أنّ العولمة، مثلما سبق ذكره، تعني الانفتاح على حرية حركة السلع ورأس المال والعمالة عبر الحدود الدولية دون قيود، وهو ما يتطلب استدامة فاعلية النشاط الاقتصادي للقوى الاقتصادية الرئيسة في العالم، إلا أنّ تعرض هذه القوى إلى نوع من الركود في علاقاتها التبادلية قد عزز من الاعتقاد بحدوث تحول سلبي في مسار العولمة. لقد وثّق تقرير البنك الدولي في العام 2023 اتجاهاً مثيراً للقلق يتمثل في أنّ نحو جميع القوى الاقتصادية التي كانت تشكل القوة الدافعة للتقدم والرخاء على مدى العقود الثلاثة الماضية آخذة في التلاشي، وعلى حد قوله "أنّ كل القوى التي دعمت النمو والازدهار منذ أوائل التسعينيات قد ضعفت" ([16]). ونتيجة لذلك، كانت توقعات البنك أنّه من المحتمل أن ينخفض متوسط النمو العالمي لإجمالي الناتج المحلي بين عامي 2022 و2030 إلى نحو الثلث مقابل المعدل الذي كان سائداً في العقد الأول من هذا القرن ليصل إلى (2.2%) سنوياً. وبالنسبة للاقتصادات النامية، سيكون الانخفاض حادًا بالقدر نفسه: من (6%) سنوياً تم تحقيقه في المدة (2000–2010) إلى (4%) سنوياً خلال المدة المتبقية من هذا العقد، وسيكون هذا التراجع أشد حدة في حالة حدوث أزمة مالية عالمية أو ركود اقتصادي. وبحلول نهاية عام 2024، توقع خبراء في البنك الدولي أنّ التجارة العالمية ستسجل أبطأ نمو على مدى نصف عقد منذ التسعينيات ([17]). وعلى ما يبدو أن هكذا بيانات تقدم المؤشرات الكافية للمستقبل الذي تسير نحوه العولمة.

أولاً: تراجع العولمة أم تباطؤها؟

بشكل عام، اختلطت وجهات نظر الكثيرين حول سياق العولمة وهل تشهد تراجعاً أم ما زالت محافظة على مركزها؟. تراجع العولمة أو تقلص العولمة (De-globalization) هو مصطلح يُشير إلى أنّ طبيعة اتجاهات الحركة التجارية تنحو باتجاه عالم أقل ترابطاً في العناصر المكونة للتكامل الاقتصادي العالمي، ويتميز بدول قومية قوية، وتفضيل للحلول المحلية، ومراقبة للحدود وتقليص لحرية التجارة بدلاً من تفضيل المؤسسات والمعاهدات العالمية وحرية الحركة. إنّ وجهة النظر التي تدافع عن فكرة أنّ العالم قد دخل فعلاً فترة من تراجع العولمة تستشهد بجملة من الأحداث والتطورات مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وسياسة الرئيس "دونالد ترامب–Trump" الشعبوية خلال ولايته الأولى (2017–2021)، فضلاً عن تصاعد السياسات الشعبوية في أوروبا وما كانت تعنيه من انطلاق موجة من المعارضة الساخطة على الاقتصادات المعولمة والمؤسسات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي، وجائحة (Covid-19)، والحرب الأوكرانية، ومشاكل سلاسل التوريد، وأزمة الطاقة العالمية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ومقابل تراجع العولمة، هناك المصطلح الأقل وطأة وهو (تباطؤ العولمة-Slowbalisation) ([18]) الذي يُفضل بعضهم استخدامه للتخفيف من وقع الظاهرة. وبغض النظر عن أيهما أصح، نجد أنّ كلا المصطلحين أخذا بالانتشار والتداول في الأدبيات المعنية بالاقتصاد الدولي، مثلما اختلف أنصار كل مصطلح في تقديم التفسيرات اللازمة لوصف حال العلاقات الاقتصادية الدولية. على سبيل المثال، قدم الاقتصاديون المدافعون عن فكرة "أنّ العولمة لم تتراجع" مجموعة من الحجج استندت إلى تفسير نسبة النمو في التجارة إلى الناتج الإجمالي العالمي بشكل مُغاير لما إعتاد على تفسيره أنصار "تراجع العولمة".

لقد أكدت أبحاث مؤسسة (ماكنزي-McKinsey)، انخفاض كثافة التجارة، أي نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج الإجمالي العالمي، في كل سلاسل القيمة المنتجة للسلع تقريباً. ومع أنّ التجارة كانت لا تزال تنمو بالقيمة الدولارية المطلقة، إلا أنّ حصة الإنتاج الذي يتحرك عبر حدود العالم انخفضت من (28.1%) في عام 2007 إلى (22.5%) في عام 2017. وبين عامي 1990 و2007، نمت أحجام التجارة العالمية بمعدل (2.1) مرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المتوسط، لكنها نمت بمعدل (1.1) مرة فقط أسرع من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011 ([19]).

هذه الحقائق وإن كانت توحي بداهة بـ"تراجع العولمة"، إلا أنّ بعض الاقتصاديين فسروها بطريقة تنسجم مع مجادلتهم في الدفاع عن "استقرار العولمة". ففي مقال له ([20])، حاول (ريتشارد بالدوين-Baldwin)، أستاذ الاقتصاد الدولي في كلية إدارة الأعمال التابعة للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في (لوزان-Lausanne) بسويسرا، إزالة بعض الأساطير المحيطة بمفهوم "تراجع العولمة" من خلال انتقاده المباشر لسرد "ذروة العولمة-Peak Globalisation"، وهي الحجة الظاهرة التي يتمسك بها تيار "تراجع العولمة" بوصفها بلغت أوج قوتها في تلك السنة وانتهت بعدها. لقد أشار (بالدوين) إلى أنّ الذروة الواضحة لتجارة السلع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 أخفت جوانب مهمة من الواقع العالمي، لأنّ ذروة القيمة التجارية في عام 2008 كانت مدفوعة بشكل كبير بكون المواد الخام باهظة الثمن للغاية في ذلك العام، وعندما انخفضت الأسعار أثناء الأزمة المالية العالمية، أدى ذلك إلى انخفاض قيمة التجارة، ما يعني أنّ حوالي (60%) من الانخفاض في نسبة التجارة بعد عام 2008 كان بسبب انخفاض التجارة في السلع التعدينية والوقود.

وضمن منظور مُشابه، أقرّ أستاذ الاقتصاد في جامعة (هارفرد) (بول أنتراس-Antras) أنّه منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، كان نمو التجارة أبطأ من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومع تأكيده أنّ العلاقات الاقتصادية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بين الدول قد دخلت ما أسماه بـ"عصر التباطؤ" ، إلا أنّ هذا لا يعني بالضرورة أننا نعيش مرحلة "تراجع العولمة". وكانت مُجادلة (أنتراس) أنّ نمو تدفقات التجارة الدولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تباطأ منذ أزمة الركود العظيم، مع ذلك هذه الحقيقة لا تقدم مؤشراً كافياً على أنّ الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل عصر تراجع العولمة، وبدلاً من ذلك، فإن التباطؤ الملحوظ هنا هو تكملة طبيعية لما أسماه بالزيادة غير المستدامة في العولمة (unsustainable increase in globalization) التي شهدتها أواخر الثمانينيات والتسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ([21]).

من جانب آخر، حاججت (أليشيا غارسيا هيريرو-Herrero)، ([22]) أنّ تراجع العولمة ليس مفهوماً جديداً، بل هو اتجاه كبير تم اختباره من قبل، على سبيل المثال قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى حد رأيها أنّ التراجع عن العولمة يُقاس بتباطؤ التجارة والاستثمار، وسلاسل القيمة العالمية الأصغر، وهذه بدأت في الظهور بالفعل في عام 2008. وأنّ هذا الاتجاه قد تسارع بسبب سعي الولايات المتحدة لاحتواء الصين في سياق المنافسة الاستراتيجية بين الطرفين. ويتجلى هذا الاحتواء ليس فقط في التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار، بل وأيضاً في مجال التكنولوجيا. وكان وباء (Covid-19) العامل الثاني المهم للغاية الذي ساهم في تراجع العولمة. ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو "تراجع العولمة" أقل وضوحاً بكثير في قطاع التمويل، باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من ظهور محاولات متزايدة من قبل الولايات المتحدة والصين لفصل أنواع معينة من التدفقات المالية، بما في ذلك شطب الشركات الصينية من أسواق الأوراق المالية الأمريكية وفرض عقوبات على المعاملات مع بعض الشركات والأفراد الصينيين. بشكل عام، على الرغم من إقرارها أنّه ما زال من السابق لأوانه تأكيد عمق واستدامة الموجة الحالية من تراجع العولمة، إلا أنّها تؤكد أنّ عدداً متزايداً من المؤشرات تُبين صراحة أن هناك اتجاهاً نحو تراجع العولمة.

وبالنسبة للمُنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، نجد أنّ وجهة نظره نحت باتجاه أنّ التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية 2008، بدأ يتحول تدريجياً نحو مسار لتراجع العولمة، وأن "العولمة المفرطة" التي امتدت لسنوات 1990-2008 بدأت تتقلص. واعترف المنتدى أنّ بعض المناطق الجغرافية في العالم وقطاعات معينة شهدت تراجعاً في العولمة أكثر من غيرها ([23])، مثلما أشار المنتدى في تقريره للمخاطر العالمية لعام 2024، أنّه بسبب من حرب أوكرانيا والجائحة والتغيير المناخي، أخذت الحكومات والشركات العالمية تسعى إلى تحقيق الأمن والمرونة على حساب منافع سلاسل التوريد العالمية ما يعني صعود دور الجغرافيا السياسية في إعادة تشكيل العولمة ([24]).

من جانب آخر أشارت التحليلات التي أجراها بنك (باركليز-Barclays) العالمي للاستثمار إلى وجود إشارات قوية على أنّ عصر العولمة يقترب من نهايته، مع ذلك، عُدّت المؤسسة أنّ مُصطلح

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(Slowbalisation)، بمعنى "تباطؤ العولمة" بات هو العنوان الأصح لما يجري على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ([25]).

كذلك حاججت (غولدبيرغ-Goldberg) في ورقتها من معهد (بروكينغز-Brookings) ([26])، أنّ السياسة الحكومية والمعنويات العامة بدأت في التحول نحو الاعتقاد بتراجع العولمة منذ عام 2015 تقريباً مع تزايد القلق بشأن تأثير الواردات الأمريكية من البلدان ذات الأجور المنخفضة على سوق العمل، ليتبعها تأجّج الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. لكن التأثيرات الاقتصادية، بالرغم من أهميتها، لم تكن كافية لعكس اتجاهات العولمة المستمرة منذ عقود. ووفقاً لورقتها البحثية، جادلت (غولدبيرغ) أنّ الوباء أثار تساؤلات حول هشاشة سلاسل التوريد العالمية وولد مطالبات بإعادة الإنتاج إلى الداخل محلياً. ولكن بعد تراجع مؤقت في عام 2020، زادت التجارة بشكل ملحوظ، مثلما احتفظت الشركات الأمريكية، في معظمها، بعلاقاتها مع الموردين الأجانب، بل وسعت إلى إقامة علاقات جديدة ما يُبين حالة التغيير المستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية وصعوبة الحكم بشكل قاطع على عملية العولمة.

وبالنسبة لمؤسسة تفكير مرموقة مثل (Chatham House)، أنّه من الخطأ أن نقول أنّ العالم يمر بالتأكيد بفترة تراجع عن العولمة خصوصاً وأنّ ظواهر مثل جائحة (Covid-19)، وانتشار الجريمة الدولية، وتغير المناخ، تُبيّن الأهمية المستمرة للتعاون والترابط العالميين. وبالتالي تميل المؤسسة إلى أنّه من الأفضل أن نفهم هذه المسألة بوصفها مسألة تدافع بين قوى العولمة وقوى التراجع عن العولمة (Globalizing and Deglobalizing Forces). وأنّ العولمة ما تزال تحتفظ بقدر من الطاقة على الرغم من أنّه في الغرب اليوم، وعلى النقيض من تسعينيات القرن الماضي، أخذت الموازين فيه تميل نحو قدر أكبر من الشك في التوجهات المعولمة ([27]).

ومن وجهة نظر أكاديمية مُحايدة، إذا أردنا أن نصدر توقعات قاتمة بشأن العولمة، قد تغرينا بعض الحقائق الشاخصة والتي تجعلنا لا نحتاج إلى النظر إلى ما هو أبعد منها سيما وأنّ هذه الحقائق ترسخت خلال السنوات السابقة وكشفت عن شكوك عميقة تتعلق بمستقبل التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول. إذ تُظهر لنا هذه الحقائق أنّ الواقع يُشير إلى أنّ العولمة في ورطة، وأنّ العالم يدخل الآن فترة من التراجع الملحوظ لديناميكاتها، وهناك العديد من الملاحظات التي تدعم وجهة نظرنا هذه. منذ الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، لم تتمكن تجارة السلع من العودة إلى اتجاهها السابق من النمو، كذلك تباطأت التجارة العالمية بالفعل قبل أزمة (Covid-19). وفي الوقت نفسه، رفعت الولايات المتحدة والصين معدلات التعريفات الجمركية للحد من الواردات، وتوقفت سلاسل التوريد، وفقدت الاستثمارات، التي تحرك الكثير من نشاط سلسلة التوريد زخمها. ولم يحدث "تحرير حقيقي" للتجارة منذ فترة طويلة، بل على العكس، أخذت الحواجز

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0190132

ترتفع وتزداد أكثر من ذي قبل. مع ذلك، التعقيد الذي يُسيطر على عمليات العولمة يبدو أصعب من أن نحكم على مستقبلها بهذه السهولة.

ثانياً: مؤشرات القياس

ثمة جدل حول المؤشر الذي يُمكن اعتماده لقياس التراجع في العولمة أو التباطؤ في زخمها، لكن بشكل عام يميل الاقتصاديين إلى النظر في كل من نسبة النمو في التجارة الدولية ومعدل النمو في الاستثمار كمؤشرات للقياس. إنّ قيمة التجارة العالمية نمت بمعدل (2.7٪) في المتوسط من عام 2009 إلى عام 2018، وهو معدل أقل بكثير من متوسط النمو البالغ (12.6٪) في سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية. ويتضح الانخفاض أيضاً في أحجام التجارة، إذ تحول معدل النمو إلى سلبي.

ولو أردنا اتخاذ الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر لقياس تراجع العولمة، سنجد أنّه في العقد الثاني من القرن الحالي شهدت التدفقات العالمية للاستثمار المباشر (Global Investment Flows) انخفاضاً حين بلغت في العام 2010 حجم (1393) بليون دولار مقارنة بعام 2007 الذي بلغت فيه (1906) بليون دولار، ومن ثم تراجعت هذه التدفقات إلى مستوى (961) بليون دولار عام 2020 بعد أن بلغت ذروتها العظمى في عام 2015 ما يُقارب (2056) بليون دولار، ومع أنّ الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر ومنذ عام 1992 يوحي أنّه في تصاعد ملحوظ لكنه تعرض إلى انتكاسات أخذت تدفع المؤشر نحو الأسفل ابتداءً من عام 2016 ([28]).

أيضاً يُمكن النظر إلى الحواجز التجارية (Trade Barriers) ([29]) كمؤشر يُدلل على تراجع في حدة التبادلات التجارية بين دول العالم، لا سيما وأن سنوات العقد الماضي شهدت زيادة أكثر من ملحوظة في أعداد هذه الحواجز. فمن عام 2009 إذ كانت التقييدات التجارية (Trade Restrictions) على السلع والخدمات والاستثمار لا تزيد عن (400) قيد، نجد أنها في عام 2015 قفزت إلى مستوى (645)، ومع اشتداد الحرب التجارية الأميركية الصينية بلغت في العام 2020 ما يُقارب (1700) قيد، وفي عام 2022 بلغ عدد الحواجز التجارية (2845) ([30]).

إن مثل هذه القيود تجعل التكامل على مستوى الاقتصاد العالمي أقل طموحاً وأصعب من أن يتم تحقيقه. لقد حذر صندوق النقد الدولي، من أنّ "الاقتصاد العالمي قد يكون على وشك التراجع عن الزيادة المطردة في التكامل التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين"، لأن قوى "الحمائية–Protectionism" آخذة في الارتفاع والحواجز تتكاثر أمام التجارة والاستثمار. في عام 2019، فرضت البلدان أقل من (1000) قيد على التجارة ([31]). ونتيجة للشكوك المتزايدة حول فوائد العولمة والتي بات يؤمن بها الكثير من أنصار تيار "الحمائية"، كان هناك استقرار منضبط في التدفقات العالمية للسلع ورأس المال، وزيادة في القيود التجارية في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الوقت نفسه ، مما زاد من خطر "التفتت-Fragmentation" إلى كُتل اقتصادية متنافسة و"نظام تجاري عالمي مُجزأ".

كذلك في إطار المناقشة العامة حول تراجع العولمة، لا يُمكن أن نغض الطرف عن مقياس سلاسل القيمة العالمية (GVCs) وعلاقتها بتراجع أو تباطؤ العولمة. إنّ التفسير القياسي لانخفاض نسبة التجارة في المنتجات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي يُرد في جزء كبير منه إلى حقيقة أنّ سلاسل القيمة العالمية قد إنحلت (Dismissed). ولقد إتفق (أنتراس-Antras) مع (بالدوين-Baldwin) حول هذه النقطة من خلال إستخدامهم لذات المعايير في تفسير هذا الانحلال ([32]). إن مصطلحات مثل "إعادة التصنيع إلى الداخل"، أو "تقصير سلاسل التوريد العالمية"، أو "التصنيع لصالح الأصدقاء"، أو "التصنيع بالقرب من الداخل"، كانت أمثلة واضحة على التحولات التي بدأت تطرأ على سلاسل التوريد العالمية، التي استهدفت تقليص أعداد وحجم السلع الكاملة أو مكوناتها والتي يتم تصنيعها في الصين، ما يعني أنّ هذه التحولات في إعادة تصميم سلاسل القيمة العالمية إنما حفّزتها عوامل المنافسة الجيوسياسية التي عملت على تغيير شكل الخارطة التجارية. مع ذلك، قدّمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في معرض الدفاع عن وجهة نظرها باستقرار سياق العولمة، أدلة جديدة حول تطور "سلاسل القيمة العالمية" منذ الأزمة المالية الكبرى. وقد استندت المنظمة في تقريرها الذي أصدرته في نيسان 2023، إلى جداول المدخلات والمخرجات الجديدة بين بلدان المنظمة في أسعار العام السابق، لتُظهر أنّه لم يكن هناك اتجاه عام نحو التراجع عن العولمة في الفترة (2008-2020). لقد أكدت المنظمة أنّ تجزئة الإنتاج ظلّ عند مستوى مرتفع تاريخياً في عام 2019 وقريباً من المستوى الذي كان عليه في العام 2011، مما يؤكد، من وجهة نظرها، استقرار عمق التكامل الاقتصادي العالمي ([33]).

المبحث الثالث: التغيرات في المشهد الاقتصادي العالمي وانعكاساته على العولمة

إنّ أي مُناقشة للجدل المضني حول طبيعة العولمة وهل تشهد تراجعاً أم تباطؤاً في سياقها لا بد وأن يُرغمنا على التطرق إلى التحولات التي شهدها المسرح الاقتصادي العالمي، وما زال، والتي أفضت في جزء منها، ليس إلى انخفاض ملحوظ في حصة المبادلات التجارية بين دول العالم فحسب بل إلى تغيير في وجهة هذه المبادلات أيضاً وهو ما بدأ يُسهم في ظهور ملامح نظام تجاري عالمي منقسم إلى كُتل متنافسة. واقع الأمر يُشير إلى أنّ هناك تغييرات وقعت في هياكل نُظم الإنتاج والتصنيع العالمية وسلاسل التوريد المرتبطة بهما والتي بدأت تؤثر سلباً على انتشار العولمة التقليدية مترافقاً مع التطورات التكنولوجية التي أكسبت العولمة سمات وخصائص جديدة.

أولاً: التحولات الهيكلية في سلاسل القيمة وحُصص التصنيع العالمي

إن تراجع نمو التجارة الدولية بنسبة أقل من نمو الناتج الإجمالي العالمي في نظر أغلب المختصين هو مؤشر على تراجع العولمة. ومع أنّ هذا التراجع كان مُحفزاً بعوامل سياسية نتيجة المنافسة إلا أنّه من جانب آخر لا يلغي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وجود عوامل بنيوية عملت بمعزل عن المؤثرات السياسية. بكلام آخر، إن أسباب تباطؤ نمو التجارة هي في وجهها الأكثر شيوعاً كانت بنيوية وعكست ما بات يُعرف بتقصير سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chain) (GVCs) في الصين، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وأميركا الشمالية، بحيث ما عادت سلاسل القيمة العالمية، التي كانت المحرك الرئيسي للنمو التجاري السريع من منتصف التسعينيات إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تدفع نمو التجارة، وهو ما يُرد إلى مجموعة تحولات ([34]):

1. عملت الصين على تطوير وإنتاج المزيد من السلع والخدمات الوسيطة التي اعتادت سابقًا استيرادها، وبالتالي تقليص مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.
2. الجانب الآخر من الطلب الصيني الأضعف على السلع الوسيطة المستوردة هو مشاركة أقل في سلاسل القيمة العالمية في أماكن أخرى في آسيا، وبدرجة أقل في أميركا الشمالية، إذ تصدر هذه البلدان كميات أقل من السلع الوسيطة إلى الصين للمعالجة (Processing). وهذا التغيير الهيكلي أدى إلى المزيد من التقصير في سلاسل القيمة العالمية في الصين، إذ انخفضت حصة الواردات الصينية من الأجزاء والمكونات في صادرات السلع، عن ذروتها في منتصف التسعينيات بنسبة (60٪) لتصل إلى حوالي (35%) في عام 2015، وهذه التطورات عكست الاستبدال التدريجي للمدخلات المحلية للمدخلات الأجنبية من قبل الشركات الصينية ([35]).
3. تميل سلاسل القيمة العالمية في الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون إقليمية بطبيعتها وكانت معزولة إلى حد ما عن التطورات في الاقتصاد الصيني. وكان نمو التجارة في الاتحاد الأوروبي ضعيفاً، وإن كان من المحتمل أن يكون دورياً وليس بسبب تقصير سلاسل القيمة العالمية.

إنّ هذا التحول في سلاسل القيمة من وجهة نظر (ريتشارد بالدوين–Baldwin) ([36]) و(بينلوبي غولدبيرغ–Goldberg) ([37]) ما هو إلا تطور طبيعي في التجارة العالمية بعد نموها السريع السابق، وأنّ تفكك سلاسل القيمة العالمية (Global Chain Supply) يُعَد تفسيراً قياسياً لأسباب انخفاض نسبة التجارة في المنتجات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لوجهة نظره، اعتقد (بالدوين) أنّ هناك متغيرين وراء تراجع نمو التجارة وتباطؤ سلاسل التوريد: **أولاً**، وصلت مرحلة التوسع في نقل الصناعات إلى الخارج إلى نهايتها مع تحول إنتاج التصنيع العالمي من حالة توازن، إذ تم إجراء كل التصنيع تقريباً في دول مجموعة السبع، إلى حالة أخرى، إذ أصبحت حفنة من الأسواق الناشئة، وخاصة الصين، قوى تصنيعية رئيسة. **ثانياً**، انخفض التعقيد الإجمالي لسلاسل التوريد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وعندما نزعم أنّ سلاسل القيمة العالمية قد انحلت بمعنى أنّ الكثير من السلع المصنعة أو مكوناتها بات يتم تداولها ضمن نطاق إقليمي ضيق وليس في إطار سلاسل تجارية دولية ([38])، وهو ما يُفضي لانخفاض نسبة التجارة في المصنوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد سبق للتجارة الدولية أن مرت بتحولات في فترات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

زمنية متقطعة أدت إلى أنّ تشهد تغييرًا في أنماطها واتجاهاتها، ولعل عملية إعادة التنظيم الهائلة للإنتاج الصناعي العالمي والتي أسفرت عن توطين عملياتها في بلدان أخرى بدلاً من تنفيذ كل التصنيع تقريباً في دول مجموعة السبع كانت واحدة من العمليات التي غيرت من نمط التجارة العالمية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وبشكل عام يُمكن القول أنّ عملية إعادة التصنيع تكونت من جزأين. الأول هو نهاية التوسع في نقل الأعمال إلى الخارج الذي أدى إلى زيادة التجارة في السلع المصنعة. والجزء الثاني هو انخفاض تعقيد سلاسل التوريد على مستوى العالم، سواء داخل الدول أو فيما بينها.

لقد ترتب على هذا التحول انخفاض حصة مجموعة "الدول السبع" في التصنيع العالمي بين عامي 1990 و2020 بشكل تراجعي، وما نراه هو أن حصة مجموعة السبع بدأت عند مستوى مستقر ومرتفع للغاية. وكانت هذه الاقتصادات السبعة (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، واليابان، كندا والولايات المتحدة)، تمثل ثُلثي التصنيع العالمي حتى نهاية التسعينيات، ومن ثم انخفضت حصتها بسرعة كبيرة منذ أواخر التسعينيات وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من (66%) إلى (38%) من الإجمالي العالمي. ومنذ ذلك الحين يبدو أن الحصة قد استقرت، أو على الأقل تباطأ الانخفاض بشكل كبير ([39]).

بالمقابل هناك ستة اقتصادات ناشئة سريعة التصنيع، ويُمكن أن نطلق عليها بالاقتصادات الستة، وهي الوحيدة التي اكتسبت أكثر من نصف نقطة مئوية واحدة في حصتها العالمية من التصنيع خلال المدة (1990-2020). وهي كل من: الصين (+16.2)، والهند (+1.5)، وكوريا الجنوبية (+1.5)، وإندونيسيا (+1.0)، وتايلاند (+0.5)، والبرازيل (+0.5). وامتلاك هذه البلدان، وأغلبها آسيوية، لحصة متنامية من مجمل التصنيع العالمي جعل من سلاسل القيمة العالمية تتركز هناك بشكل أكبر ضمن نطاق إقليمي واضح. ولعل النقطتان الجديرتان بالملاحظة هما، أولاً، أن مكاسب مجموعة الستة هي في الأساس مرآة لخسارة مجموعة السبع، وثانياً، أن مكاسب الستة تباطأت بشكل ملحوظ في منتصف عام 2010 ([40]).

ومع تراجع حصة الاقتصادات السبع في التصنيع العالمي، انخفضت بدورها حصتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Global GDP) بمرور الزمن ومثلما مُبين في الجدول رقم (1) أدناه ([41]):

العام	مجموعة الدول السبع (G 7)	مجموعة الدول العشرين، بدون مجموعة (7)	الدول الأخرى المتبقية
1992	% 68	% 14	% 18
2002	% 64	% 17	% 18
2012	% 47	% 31	% 22
2022	% 44	% 36	% 20
2028	% 41	% 38	% 21

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

جدول رقم (1) تراجع حصة مجموعة السبع في تكوين الناتج الإجمالي العالمي

وهناك ثلاثة عوامل تفسر هذه التغيرات: الطلب المتزايد في الصين وبقية بلدان العالم النامي، والذي مكّن هذه البلدان من استهلاك المزيد مما تنتجه من سلع، ونمو سلاسل التوريد المحلية الأكثر شمولاً في تلك البلدان، مما أدى إلى تقليل اعتمادها على واردات السلع الوسيطة التي تأتي من خارج مناطقها الجغرافية، وتأثير التقنيات الجديدة التي ساعدتها في بناء سلاسل القيمة المحلية الأكثر فاعلية ([42]). ونتيجة لهذه التغيرات، باتت سلاسل القيمة "أكثر إقليمية وأقل عالمية" "More regional, Less Global"، إذ تجلت "الأقلمة-Regionalism" بشكل خاص في سلاسل قيمة الابتكارات العالمية، نظراً لحاجتها إلى دمج العديد من الموردين بشكل وثيق من أجل التسلسل في الوقت المناسب، وتسارع هذا الاتجاه في سلاسل القيمة الأخرى أيضاً، إذ عملت الأتمتة على التقليل من أهمية تكاليف العمالة وزادت من أهمية سرعة الوصول إلى السوق ومكان إنتاج السلع ([43]).

إن خريطة الطلب العالمي، التي كانت في السابق مائلة بشدة نحو الاقتصادات المتقدمة، تخضع الآن لإعادة توجيه، وتُعيد سلاسل القيمة تشكيل نفسها مع اتخاذ الشركات الكُبرى قراراتها بشأن كيفية التنافس في العديد من أسواق الاستهلاك الكبرى المنتشرة الآن في أنحاء العالم المختلفة وهو ما يعمل حتماً على تغيير نمط عمليات العولمة.

ثانياً: التحول في نمط التجارة واكتساب العولمة لسمات جديدة

إن التحول الآخر الذي شهدته التجارة الدولية والذي زاد في الوقت نفسه من الإرباك حول جدل واقع العولمة وهل هي في طور التراجع أم الاستقرار أنّ التجارة تراجعت لكن المسافات زادت. إذ بموازاة القصة السائدة على مدار خمسة عشر عاماً من أنّ العولمة قد وصلت إلى نهايتها وشهدت تراجعاً، وأن المؤشر الشائع في قياس هذا التراجع تمثل في أنّ التجارة كحصة من الناتج العالمي بلغت ذروتها في عام 2008 على أعتاب الأزمة المالية العالمية ولم تتعاف بعد ذلك قط، بموازاة هذه السردية، وضع اثنان من الاقتصاديين قصة مُعاكسة مفادها أنّ المزيد من السلع أصبحت تنتقل لمسافات أكبر من أي وقت مضى، وهو ما يبدو بشكل صريح متناقضاً مع ادعاء أنّ العولمة والتجارة الدولية تسير في الاتجاه المعاكس.

في حين أن الاقتصاديين يقيسون التجارة وفق معيار قيمتها بالدولار، فإن الأشخاص الذين يعملون في مجال النقل يفضلون مقياس (الطن-الكيلومتر): أي المسافة الإجمالية التي تقطعها البضائع مضروبة في وزنها الإجمالي. وهؤلاء يتعاملون مع واقع أنّ شحن (5) أطنان لمسافة (20) كيلومتراً مثل شحن (2) طن لمسافة (50) كيلومتراً أو (1) طن يُشحن لمسافة (1) كيلومتر مائة مرة. إن مقياس التجارة على أساس الوزن يعكس بشكل أكبر نقل المواد الخام، ما يكشف عن مستوى مشجع من التبادل التجاري العالمي. فحتى لو انخفضت قيمة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التجارة، إلا أنّ حجم التجارة المتزايد والذي يقطع مسافات أكبر من أي وقت مضى، يظهر أنّ العالم لا يزال يعتمد على التجارة العالمية.

وفي بحثهما المنشور في صيف عام 2023، قام كُل من (شارات غاناباتي-Ganapati) و(وون فونج وونج-Wong) ([44]) بحساب هذا المقياس لنظام التجارة العالمي. ووجدا أنّه في حين بلغت حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي ذروتها في عام 2008، ارتفع مقياس (الطن-الكيلومتر) من التجارة بنسبة (49٪) من (55) تريليون في عام 2008 إلى (82) تريليون في عام 2019، متجاوزاً نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب التضخم بنسبة (18٪) خلال الفترة المذكورة.

إن التفسير المنطقي لهذه الإشكالية حول كيف يُمكن أنّ تنخفض قيمة التجارة في الوقت الذي ارتفعت فيه أحجام الحمولات وزادت المسافات التي تقطعها يكمن في أنّ هذا يحدث فقط عندما تصبح العناصر التي يتم شحنها أرخص للطن، أي ينخفض سعر الطن، أو إذا تحول مزيج التجارة إلى السلع ذات التكلفة الأقل للطن، مثل المواد الخام، أو مزيج ما. ويبدو أن كلاهما يحدث في هذه الحالات ([45]).

ولم يكن هذا التغيير الوحيد الذي طرأ على شكل التجارة الدولية، فقد ظهرت تجارة الخدمات الرقمية والبيانات بوصفها تدفق جديد عابر للحدود يُعيد للعولمة بعض رونقها في وقت أخذت تتراجع فيه التدفقات السلعية. لقد استمرت التجارة الدولية في الخدمات، مثل الخدمات المالية عبر الحدود أو الاتصالات أو الملكية الفكرية، في الارتفاع، رغم صعوبة قياسها في بعض الأحيان. وهذا يؤدي إلى شعور متزايد بأن العولمة قد لا تكون ميتة كما يعتقد البعض، وعلى حد قول (دوجلاس إيروين-Irwin)، أستاذ الاقتصاد في كلية (دارتموث-Dartmouth): "أثبتت العولمة أنّها أكثر مرونة بكثير مما توقعه المتشائمون قبل خمس سنوات" ([46]). وعليه بالنسبة للتجارة في السلع المصنعة ومرحلة العولمة التي قادتها منذ عام 1990، ربما تكون فعلاً قد بلغت مرحلة الذروة، أما بالنسبة للتجارة في الخدمات والبيانات الرقمية فإن المستقبل يوحي أنّ مواقعها ستزداد بشكل أكبر.

هذه الضبابية في التفاعلات السياسية والاقتصادية المتضاربة تجعل من تحليل المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي (ECIPE) مسألة ذات بصيرة. وعلى حد اعتقاد المركز يبدو أنّنا نفتقد الصورة الكبيرة إذا نظرنا فقط إلى العولمة من منظور التطورات في تجارة السلع فقط، لأنّ العولمة لا تقتصر على السلع المادية، بل هناك نوع جديد ومختلف من العولمة بدأ يلوح في الأفق. فالخدمات والأفكار والبيانات والمعلومات والبحوث والتطوير تعمل على تحديد نبرة التجارة العالمية بشكل متزايد. وبالرغم من أن الحصة العالمية من هذه التدفقات غير المادية لا تزال صغيرة نسبياً، إلا أنّ أنشطتها أصبحت دولية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ([47]).

إن التجارة في الخدمات تمثل الآن (20-25%) من إجمالي التجارة، وقد كانت تنمو بوتيرة أسرع من تجارة السلع لعدة سنوات. كما نما انتشار المعرفة بعامل (1.4) منذ الأزمة المالية العالمية، وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على توسيع جهودها بشكل كبير لبناء مراكز جديدة للبحث والتطوير في مختلف أنحاء العالم. فضلاً

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عن ذلك، نمت تدفقات البيانات العالمية بشكل كبير، وأنّ تجارة خدمات المعلومات، وإن كانت لا تزال صغيرة، تصل أيضاً إلى العالم النامي. هذه الحقائق تُبين أنّ العالم لا يزال ينمو في العديد من الروابط عبر الحدود، ولكنه يفعل ذلك بطرائق مختلفة عن ذي قبل ([48])، ما يعني أنّ العولمة تمر بتحول ملحوظ من خلال التحول إلى شيء غير مادي ورقمي.

تؤدي تدفقات الخدمات والبيانات الآن دورًا أكبر كثيرًا في ربط الاقتصاد العالمي بعضه ببعض. ولا تنمو التجارة في الخدمات بسرعة أكبر من التجارة في السلع فحسب، بل أنّ الخدمات تخلق قيمة تتجاوز بكثير ما تقيسه الحسابات الوطنية. وباستخدام تدابير بديلة، نجد أنّ الخدمات تشكل بالفعل قيمة متنامية في التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت جميع سلاسل القيمة العالمية أكثر كثافة في المعرفة. في عام 2017، بلغ إجمالي التجارة في الخدمات (5.1) تريليون دولار، مقارنة بتجارة السلع العالمية التي بلغت (17.3) تريليون دولار، ما يعني أن تجارة الخدمات استحوذت على حصة زادت عن نسبة (25%). ونمت التجارة في الخدمات بنسبة تزيد على (60%) أسرع من تجارة السلع على مدى العقد الماضي، وتنمو بعض القطاعات الفرعية، بما في ذلك خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال، ورسوم الملكية الفكرية، بمعدل أسرع مرتين إلى ثلاث مرات ([49]).

من المؤكد أنّ المشهد الاقتصادي تعقد إلى مستوى باتت تتداخل فيه القوى المحفزة للعولمة مع المتغيرات التي تعمل على تثبيطها. من جهة ما قد يوحي الانفصال التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين أنّ العولمة تشهد تفككاً بالفعل، إلا أنه من جانب آخر تظل عناصر التجارة العالمية، بما في ذلك التجارة الخضراء والتجارة الرقمية، قوية، وأنّ أحد التطورات التي طرأت على العلاقة المتطورة بين بكين وواشنطن هو تقليص وجود المؤسسات المالية الأمريكية في البر الصيني (Mainland China)، وهو ما ساهم في خلق بيئة تجارية معقدة بالفعل بالنسبة لدول أخرى. ولكن على الرغم من مجالات المنافسة الاستراتيجية الواضحة للعيان بين الطرفين، إلا أنّه ما زال هناك مساحة، وإن كانت ضيقة، للتعاون التجاري بين الولايات المتحدة والصين([50]).

إن ما يُحبط الاعتقاد بتراجع العولمة هو وجود حقائق جديدة تتعارض مع ما تصوره لنا بعض المعاملات القياسية. هذه الحالات تؤكد أنّ الاختلافات الخاصة بكل بلد لا تزال تعمل تحت السطح، مثلما أنّ الأنماط والمجالات الجديدة الصاعدة في التجارة العالمية ما تزال تحافظ على جزء كبير من صورة العولمة، وأنّ الاقتصادات لا تتجه إلى العولمة التقليدية تماماً: بل أنّها تعمل على تعميق التكامل الاقتصادي العالمي بطرائق جديدة. وعلى هذا الأساس، إنّ النظر إلى تجارة السلع فقط مُضلل، بل يجب تدقيق النظر في الأشكال الجديدة المتنامية من التجارة، وحتى مع نمو "الحمائية" في تجارة السلع وفي أشكال أخرى من التبادل العالمي أيضاً، لا يزال الواقع يُشير إلى أنّ قوى العولمة الاقتصادية من المرجح أن تظل قوية للغاية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخاتمة

لم تكن التغييرات الكبرى التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كانت موجة العولمة أهم تجليّات هذا التغيير، قد ابتدأت مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، بل أن سياسات تحرير التجارة التي اشتدت في الثمانينات وحالة الوفاق الدولي في العلاقات الجيوسياسية كانت هي من وضعت اللبنات الأولى لانطلاق العولمة. ومع أنّها بلغت ذروة تفاعلها خلال عقدين من الزمان، إلا أنّها في نظر الكثيرين واعتماداً على مؤشرات عديدة أخذت تواجه تراجعاً ملحوظاً.

إن الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي قد أضعفت من الروابط بين دول العالم على صعيد المبادلات التجارية وحركة الاستثمار وإن كانت بعض الدراسات نحت باتجاه التشديد على أنّ هذا الركود حالة طبيعة في ظل الدورات التي تعيشها العلاقات الاقتصادية نتيجة لصدمات النظام الرأسمالي العالمي. إلا أنّ ما عمق أكثر من واقع الركود هو تلاقي الظروف مع بعضها; مثلاً تزامن الوباء العالمي والذي قطع الكثير من أواصر التعاون ما بين الدول مع ظهور الخلافات والصدامات الجيوسياسية التي تعمقت أكثر بين الشرق والغرب مع انطلاق الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ومن ثم اندلا ع حرب روسيا مع أوكرانيا.

وبالرغم من الصدمات الكبيرة العديدة التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة إلا أنّ العولمة على ما يبدو لا تزال قائمة في بعض مظاهرها أو صفاتها، ونعني بذلك قدرتها على الحفاظ على مستوى معين من التدفقات التجارية العالمية حتى وإن اختلفت اتجاهاتها وضعفت، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة، ولعل استمرار بقاءها بهذا الشكل إنما هو شهادة على المرونة التي تتمتع بها سلاسل التوريد التصنيعية على مستوى العالم التي تمكنت من تغيير بوصلة الاتجاه، وهو ما يُبين أنّ الشركات مُتعددة الجنسيات قادرة على التكيف بسرعة مع السياسات الجديدة والالتفاف حول المخاطر الجيوسياسية المتزايدة. بهذا المعنى، يبدو أنّ العولمة لم تتعرض إلى انتكاسة حادة مثلما يتصور بعضهم بقدر ما أنها اخذت تتراجع عن جزء من شكلها التقليدي مقابل اكتسابها سمات جديدة.

الهوامش

[1] - *Boris* M. *Pichugin,* Economic Crisis: Eastern Europe and the Former Soviet Union, Security Dialogue, Vol. 23, No. 4, December 1992, PP 97 – 108.

[2] - يُمكن مراجعة الوثيقة الختامية لمؤتمر التعاون الاقتصادي في أوروبا الذي عُقد (آذار–نيسان) 1990 على الرابط التالي:

https://www.osce.org/files/f/documents/0/3/14081.pdf

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[3] – Shigeo Kobayashi, Jia Baobo and Junya Sano, The "Three Reforms" in China: Progress and Outlook, Sakura Institute of Research, RIM Reports, No. 45, September 1999, At: https://bit.ly/4gBfCVR

[4] – Miroslav N. Jovanovic, International Economic Integration: Critical Perspective on the World Economy, Volume (I) Theory and measurement, Routledge Publication, London and New York, 1998.

[5] – Andrew Stanley, Globalization's Peake, Finance and Development Magazine (F&D), International Monetary Fund (IMF), June 2023, PP 52 – 53.

[6] – Andrew Stanley, Globalization's Peake, Finance and Development Magazine (F&D), Op.cit.

[7] – World Trade Organization, Trade and Inclusiveness: How to Make Trade Work for All, World Trade Report 2024, P 8, At: https://bit.ly/4iZcvbU

[8] – Apo Leong Henry Mok, Complexity in Linking Poverty and Globalization, New Global Development, Vol. 18, Issue (1-2), 2002, PP 85 – 94.

[9] – Andreas Bergh, Do the poor benefit from globalization regardless of institutional quality?, Applied Economic Letters, Vol 23, Issue (10), 2016, PP 708 – 712.

[10] – Ibid, PP 9 – 11.

[11] – Ibid.

[12] – تدافع منظمة التجارة العالمية (WTO) عن "الشمولية" بوصفها عملية تستدعي من التجارة الدولية أن تكون شاملة حقاً، أي أنّها يجب أن تعمل بنشاط لصالح جميع شرائح المجتمع. وينطوي ذلك على ضمان الوصول إلى المزايا التجارية وتخفيف الأضرار التي تلحق بالعمال والفئات المحرومة، بما في ذلك الشعوب الأصلية. ورغم أن قسماً كبيراً من العالم استفاد من التجارة الدولية، فإن بعض المناطق وبعض المواطنين الأفراد قد تخلفوا عن الركب بشكل واضح. وقد تطرق تقرير التجارة العالمية لعام 2024 الصادر عن منظمة التجارة العالمية إلى العلاقة العضوية بين التجارة الدولية والشمولية، مؤكداً على أنّ التأثير المتنوع للتجارة الدولية عبر الاقتصادات يُشير إلى عدم كفاية السياسات المحلية المصاحبة لعملية العولمة، وأنّ التجارة الدولية يُمكن أن تعمل على رفع الأجور والحد من الفقر، ولكن الأمر يتطلب سياسات محلية تكميلية إذا كان لها أن تفعل ذلك دون زيادة التفاوت في الدخل. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

José-Antonio Monteiro and Roberta Piermartini, Trade and inclusiveness, The Center for Economic Policy Research (CEPR), VOXEU Column, November 11, 2024, At: https://bit.ly/3ZS5UIT

[13] - André Brotto, Adam Jakubik, Roberta Piermartini and Fulvio Silvy, Committing to Grow: The Full Impact of WTO Accessions, International Monetary Fund (IMF), Staff Working Paper, Issue (207), September 2024.

[14] - Gabriel Felbermayr, Mario Larch, Erdal Yalcin and Yoto V. Yotov, On the heterogeneous trade and welfare effects of GATT/WTO membership, Review of World Economics, Vol.160, Issue. 3, 2024, PP 983 – 1008.

[15] - Norbert Gaál, Lars Nilsson, José Ramón Perea, Alessandra Tucci and Beatriz Velázquez, Global Trade Fragmentation. An EU Perspective, European Union Economic Brief No. (075), September 2023, P 2.

[16] - Ayhan Kose and Franziska Ohnsorge (Editors), Falling Long-Term Growth Prospects: Trends, Expectations, and Policies, World Bank Group, Washington, DC, 2023.

[17] - M. Ayhan Kose and Alen Mulabdic, Global trade has nearly flatlined. Populism is taking a toll on growth, World Bank Blog, February 22, 2024, At: https://bit.ly/4fIa8ar

[18] - (Slowbalisation) مصطلح إستخدمته أول مرة مجلة (The Economist) البريطانية في عددها الصادر مطلع عام 2019.

[19] - Jeongmin Seong, Olivia White and Michael Birshan, Geopolitics and the geometry of global trade, McKinsey Global Institute (MGI), January 2024, At: https://bit.ly/40k2dMf

[20] - Richard Baldwin, The peak globalisation myth: Part 3 - How global supply chains are unwinding, The Centre for Economic Policy Research (CEPR), September 2, 2022, At: https://bit.ly/3BXusXB

[21] - Pol Antràs, De-Globalisation? Global Value Chains in the Post-COVID-19 Age, "Central Banks in a Shifting World" Conference Proceedings, 2021 ECB Forum, At: https://bit.ly/4jfNBoH

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[22] – وهي كبيرة خبراء الاقتصاد لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بنك الاستثمار الفرنسي (ناتيكسز-Natixis)، أنظر دراستها في:

Alicia García-Herrero and Junyu Tan, Deglobalisation in the context of United States - China decoupling, Bruegel Institute, Policy Contribution, Issue No.21, December 2020, At: https://bit.ly/3Pnq5s6

[23] - Peter Vanham, A brief history of globalization, World Economic Forum Articles, January 17, 2019, At: https://bit.ly/41XPXlA

[24] - World Economic Forum, The Global Risks Report 2024, 19th Edition, 2024, At: https://bit.ly/3PGFfsF

[25] – إستخدم محللوا (Barclays) بيانات عمليات الدمج والإستحواذ والوظائف للإستدلال على أنّ العولمة تتجه إلى التراجع، على الرغم من اعترافهم أنّها لا تحدث بشكل موحد في مختلف أنحاء العالم. فالإنتقال المتزايد للوظائف إلى الداخل يحدث في آسيا في المقام الأول. كما تتزايد العمالة المحلية في الولايات المتحدة وأوروبا. كما وجدوا أدلة تشير إلى أنّ عدد صفقات الدمج والاستحواذ المعلنة التي تم الإنتهاء منها لغاية شهر أيلول 2022، أقل مما تشير إليه الأنماط التاريخية. وعلاوة على ذلك، فإن الصفقات بين الشركات المستهدفة في أوروبا وأميركا الشمالية أقل إحتمالاً للنجاح عندما يكون المشتري خارج هذه المناطق، وخاصة بالنسبة للشركات المستهدفة في صناعات مثل التكنولوجيا العالية والتمويل وتجارة التجزئة. ومن ناحية أخرى، فإن الصفقات التي تستهدف شركات تعمل في السلع الاستهلاكية الأساسية على سبيل المثال، تكون أكثر احتمالاً للنجاح. للمزيد أنظر:

Christian Keller and Renate Marold, Homecoming: The acceleration of deglobalisation, BARCLAYS Investment Bank, September 28, 2022, At: https://bit.ly/3W6sP0B

[26] – بينلوبي كوجيانو غولدبيرغ هي أستاذ الاقتصاد وعضو في مركز النمو الاقتصادي في جامعة ييل (Yale University). ومن نوفمبر 2018 إلى مارس 2020، شغلت منصب كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي. أنظر مقالتها في:

Pinelopi K. Goldberg and Tristan Reed, Is the global economy deglobalizing? If so, why? And what is next?, The Brookings Institute, Brookings Papers on Economic Activity, Spring 2023, PP 347 – 392, At: https://bit.ly/3BbQ3eF

[27] - Markus Kornprobst and Jon Wallace, What is deglobalization?, Chatham House, October 12, 2022, At: https://bit.ly/3ZZDV8Y

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[28] – يُمكن الرجوع إلى بيانات وإحصاءات منظمة مؤتمر التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD) على الرابط التالي:

UN Trade & Development (UNCTAD), Global foreign direct investment flows over the last 30 years, May 5, 2023, At: https://bit.ly/3ZVAUGy

[29] – السياسة الحمائية (Protectionism) هي السياسة التي تقوم فيها الدولة بتقييد استيراد السلع والخدمات المنتجة في بلدان أجنبية، وعادة ما يتم فرض القيود التجارية في محاولة لحماية الشركات والعاملين في الاقتصاد المحلي من المنافسة من قبل الشركات الأجنبية، وقد أقامت كل دولة في العالم على الأقل بعض الحواجز أمام التجارة. على سبيل المثال، أنتج التباطؤ الذي شهده الاقتصاد الأميركي في أواخر عام 2007 وفي عام 2008 جولة جديدة من المشاعر الحمائية، وهي المشاعر التي أصبحت عاملاً في الحملة الرئاسية الأميركية في عام 2008. وتتوزع التدابير الحمائية والحواجز التجارية التي تعمل على تقييد دخول السلع من الخارج بين أنواع عدة مثل: التعريفات الجمركية (Tariffs)، إجراءات مكافحة الإغراق (Antidumping Proceedings)، الحصص (Quotas)، قيود التصدير الطوعية (Voluntary export restrictions). وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يُمكن لتدابير أخرى أن تعمل على تقييد الواردات مثل: معايير السلامة (safety standards)، ومتطلبات وضع العلامات (labeling requirements)، وضوابط التلوث (pollution controls)، وقيود الجودة (quality restrictions). للمزيد أنظر:

Richard Baldwin and Simon Evenett, The collapse of global trade, murky protectionism, and the crisis: Recommendations for the G20, Centre for Economic Policy Research (CEPR), London, 2009.

[30] - *Marijn A. Bolhuis, Jiaqian Chen and Benjamin Kett, The Costs of economic Fragmentation,* Finance and Development Magazine -*Geo* (F&D), International Monetary Fund (IMF), June 2023, PP 35 – 37.

[31] - Kristalina Georgieva, The Price of Fragmentation, Foreign Affairs Magazine, (Sept/Oct 2023), P 136.

[32] – راجع في ذلك كل من:

Pol Antràs, De-Globalisation? Global Value Chains in the Post-COVID-19 Age, Op.cit.

Richard Baldwin, The peak globalisation myth: Part 3 - How global supply chains are unwinding, Op.cit.

[33] - Alexander Jaax, Sébastien Miroudot and Elisabeth van Lieshout, Deglobalisation: The reorganisation of global value chains in a changing

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

world, OECD Trade Policy Paper, No. 272, April 2023, At:: https://bit.ly/4iZz8gk

[34] - أنظر ذلك في:

- Claire H. Hollweg, Global value chains and employment in developing economies, In: Technological innovation, supply chain trade, and workers in a globalized world, World Trade Organization, 2019, PP 63 – 69.

- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asia-Pacific Trade and Investment Report 2015, November 2015, PP 103 – 126.

[35] - Aaditya Mattoo, Michele Ruta and Cristina Constantinescu, Explaining the global trade slowdown, Center for Economic Policy Research (CEPR) Papers, January 18, 2015, At: https://bit.ly/3ZU0gEM

[36] - Richard Baldwin, The peak globalisation myth: Part 3 - How global supply chains are unwinding, Op.cit.

[37] - Pinelopi K. Goldberg and Tristan Reed, Is the global economy deglobalizing? If so, why? And what is next?, Op.cit.

[38] - Richard Baldwin, Globotics and Macroeconomics: Globalisation and Automation of the Service Sector, National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper No. 30317, August 2022, At: https://bit.ly/3W52Gz7

[39] - Richard Baldwin, The peak globalisation myth: Part 3 - How global supply chains are unwinding, Op.cit.

[40] - Ibid.

[41] - International Monetary Fund, World economic outlook: A Rocky Recovery, April 2023, At:
https://bit.ly/4gDGp3X

[42] - Susan Lund, James Manyika, Jonathan Woetzel, Jacques Bughin, Mekala Krishnan, Jeongmin Seong and Mac Muir, Globalization in Transition: The Future of Trade and Value Chains, McKinsey &

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

Company, McKinsey Global Institute (MGI), January 2019, At: https://bit.ly/423nIC7

[43] - Ibid.

[44] - Sharat Ganapati and Woan Foong Wong, How Far Goods Travel: Global Transport and Supply Chains from 1965–2020, Journal of Economic Perspectives, Vol. 37, No. 3, Summer 2023, PP 3 – 30.

[45] – لنأخذ على سبيل المثال "الليثيوم-lithium"، الذي تتزايد أهميته باعتباره مادة أساسية في صناعة بطاريات السيارات والأجهزة الإلكترونية. إذ تبلغ قيمة طن من كربونات "الليثيوم" ما يُقارب (22) ألف دولار، في حين أنّ طن من أجهزة "آيفون-iPhones"، حوالي (2000) قطعة، قد تصل قيمته إلى ملايين الدولارات. في هذه الحالة تكون عملية شحن أجهزة "آيفون" أكثر كُلفة بكثير من شحن "الليثيوم". لهذا كانت الشركات تعمل على نقل المصانع إلى مكان أقرب إلى العملاء، مما يقلل من عدد الكيلومترات التي تقطعها البضائع المصنعة وبالتالي يُقلل من كُلفة الشحن، وهو الحل الأفضل مقابل أنّها لا تستطيع نقل مناجم "الليثيوم". على هذا الأساس، إن نقل البضائع الاستهلاكية يُكلف أكثر من نقل المواد الخام وهو ما يحدث في إطار التجارة العالمية. ولنا أن نتصور أنّ (13%) فقط من السفن في أسطول الشحن العالمي هي تلك السفن المحملة بالسلع الاستهلاكية تامة الصنع، التي يتم شحنها في حاويات بطول (40) قدم قياسي والتي لديها أعلى سعر للطن. بينما أكثر من (75%) من الأسطول العالمي، من حيث الحمولة، هي عبارة عن سفن تحمل فقط (البضائع السائبة-Bulk Goods)، مثل المنتجات الزراعية أو الموارد الطبيعية أو النفط المكرر وغير ذلك. أنظر ذلك في:

Josh Zumbrun, Is Globalization in Decline? A New Number Contradicts the Consensus, The Wall Street Journal, November 3, 2023, At: https://bit.ly/3DDsA6R

[46] - Ibid.

وأيضاً يُمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Stéphanie Thomson, Is globalization dying? An economic historian weighs up the evidence, World Economic Forum, August 2, 2024, At: https://bit.ly/4fE0dmo

[47] - Erik van der Marel, Globalization Isn't in Decline: It's Changing, European Center for International Political Economy, ECIPE Policy Brief, No. 6, 2020, At: https://bit.ly/40hW96J

[48] - Ibid.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[49] – كان أداء تجارة الخدمات في عام 2022 أفضل من أداء تجارة البضائع بعد أن نما بنسبة (15%)، وكانت خدمات الكمبيوتر هي القطاع الأكثر ديناميكية في تجارة الخدمات إذ زادت قيمة الصادرات العالمية في عام 2022 بنسبة (44%) عن قيمتها في عام 2019، وتعد الخدمات المقدمة رقمياً، أي الخدمات المقدمة عبر شبكات الكمبيوتر، مثل بث الألعاب والخدمات الاستشارية عن بعد، أحد المجالات الناشئة مصدراً للنمو لتمثل (54%) من صادرات الخدمات العالمية في عام 2022، و(12%) من إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات. فقط داخل أوروبا وآسيا، شكلت التدفقات البينية الإقليمية حصة كبيرة من التجارة في الخدمات المقدمة رقمياً إذ بلغت (62%) و(43%) على التوالي في عام 2021. للمزيد أنظر:

World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2023, At: https://bit.ly/3PjySv5

[50] – Alexis Crow and Robin Niblett, Demystifying decoupling: what's really at stake in the US-China relationship, World Economic Forum Articles, January 5, 2024, At: https://bit.ly/40kJbVK

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0